



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



دور الدول الكبرى في تكوين النظام الدولي

بحث تقدم به الطالب (محمد عبد الوهاب)
إلى عمادة كلية القانون والعلوم السياسية وهي جزء
من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عماد مؤيد جاسم

٢٠١٦م

١٤٣٧هـ

الإهداء

إلى.....

*من جرع كأس المرار ليسقيني قطرة حب

من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

من حصد الأشواك عن دربي ليمهّد لي طريق العلم

القلب الكبير (والدي العزيز).

* من أرضعتني الحب والحنان

رمز الحب وبلسم الشفاء

القلب الناصع بالبياض..... (والدتي الحبيبة).

* القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى ريحانة حياتي

..... (إخوتي وأخواتي).

❖ الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر

واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل

الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم

وأحبوني (أصدقائي).

المحتويات

ت	الموضوعات	رقم الصفحة
١	المقدمة	٢-١
٢	المبحث الاول : النظام الدولي	٨-٣
٣	المطلب الاول : مفهوم النظام الدولي	٥-٣
٤	المطلب الثاني : سمات النظام الدولي	٨-٥
٥	المبحث الثاني : دور الدول الكبرى في تكوين هيكل النظام وقواعد عمل النظام	٢٠-٩
٦	المطلب الاول : هيكل النظام الدولي	١٦-٩
٧	المطلب الثاني : قواعد عمل النظام الدولي	٢٠-١٦
٨	المبحث الثالث : دور الدول الكبرى في تكوين مؤسسات النظام الدولي	٢٦-٢٠
٩	المطلب الاول : عصبة الامم	٢٢-٢١
١٠	المطلب الثاني : هيئة الامم المتحدة	٢٤-٢٣
١١	المطلب الثالث : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي	٢٦-٢٥
١٢	الخاتمة	٢٧
١٣	المصادر والمراجع	٢٩-٢٨

المقدمة

يظهر استقراء أدبيات العلاقات الدولية حول تحليل النظام الدولي منذ الفترة التالية للحرب الباردة، وجود حالة من الاتفاق العام حول أهمية وعمق تأثير انتهاء تلك الحرب على مسيرة تطور النظام الدولي، ودفعه على طريق استهلال مرحلة تاريخية اصطلاح على تسميتها بالنظام الدولي الجديد فى إشارة واضحة الدلالة على تنالى تحولاتها وتلاحق سرعة مستجداتها. كما يتضح أيضا تزايد إدراك حالة السيولة التى تميز هذه المرحلة من جانب، ومن ثم أهمية الحاجة الملحة لاستقرار هذا النظام، واتضح أبعاده ومعالمه من جانب آخر. وفى ذات الوقت توضح مراجعة تلك الأدبيات، وبشكل جلى، أن هذا الاتفاق حول طبيعة هذه المرحلة لم يقدر له أن يرقى بعد إلى، أو أن يقترب من مرتبة الإجماع، أو الوصول إلى اتفاق الأغلبية حول أبعاد ومدى تأثير هذه التطورات على كل من البنية الهيكلية للنظام الدولي من جانب، وحول آلياته وقضاياه ومجالات اهتماماته من جانب آخر. إلى جانب ذلك، فإن أبعاد التحليل تزداد تعقيداً وتداخلاً عندما تضاف إلى إطاره أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وانعكاساتها على هذا النظام، ودورها- من خلال ما فرضته من حسم لقدر كبير من حالة التردد والميوعة التى غلبت على مواقف أطراف دولية عديدة تجاه قضاياه ومشكلاته قبل تلك الأحداث-، فى تزويده بقوة دفع هائلة أصبح هذا النظام الدولي الوليد بفضلها، وبالمقارنة بما كان سائداً حتى قبيل انفجار تلك الأحداث، أصبح هذا النظام قادراً ليس فقط على ترسيخ دعائمه، بل وعلى أن يلج فى مرحلة تتسارع فيها حركته نحو استكمال بلورة معالمه وإنهاء صياغة ما تبقى من أبعاده، وإضفاء قدر أكثر من الدقة والوضوح على خصائصه البنيوية هيكلية ووظيفية. وسنتناول فى بحثنا الموسوم الى ثلاث مباحث المبحث الاول مفهوم النظام الدولي والثاني دور الدول الكبرى فى تكوين هيكل النظام وقواعد عمل النظام واخيرا عن دور الدول الكبرى فى تكوين مؤسسات النظام الدولي .

الباحث

• مشكلة البحث:

تتمثل اشكالية البحث في الاجابة عن سؤال مركزي وهو :

هل تؤثر الدول الكبرى في تشكيل النظام الدولي ، وبافتراض ان الدول الكبرى تمارس هذا الدور كيف يمكن تلمس اثار هذا الدور بشكل واقعي وعلى هذا الاساس ان الدول الكبرى تكون هي المسؤولة عن تشكيل هيكل النظام الدولي وان الدور الذي تمارسه يتمثل في صياغة قواعد عمل النظام وانشاء المؤسسات الفاعلة المسؤولة عن ادامة هيكل النظام كما ان هذه الدول الكبرى تضع القواعد والاسس والتحالفات لاستمرارية هيكل النظام الدولي .

• أهمية البحث:

للموضوع أهمية بالغة لمعرفة أثر النظام الدولي الجديد على شعوب ودول توصف بأنها دول عالم ثالث ونامية، يتم التدخل في شئونها والضغط عليها تحت مظلة شعارات براءة باسم الحرية والديمقراطية والسوق الحر والعولمة واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب وغيرها. وكيف يتم التأثير على المنظمات الدولية باستغلالها وتسخير إمكانياتها لخدمة الدول الفاعلة في النظام الدولي الجديد. وكما يكتسب هذا البحث أهمية كون تصرفات هذا النظام يخل بحياتنا وحياتنا وأمننا وعقيدتنا.

• أهداف البحث:

تهدف دراسة هذا البحث الى معرفة مفهوم النظام الدولي ودور الدول الكبرى في تكوين هذا النظام وكذلك تهدف الدراسة الى دور الدول الكبرى في تكوين مؤسسات النظام الدولي .

المبحث الاول

النظام الدولي

المطلب الاول

مفهوم النظام الدولي

ابتداءً من الضروري القول إن مفهوم النظام قد أحاطه الغموض والتعقيد والخلط من الباحثين الذين سعوا الى تتبع مسار التطور المفهوم مما دعا الباحثين الى دراسة مجمل الى دراسة الظواهر الاجتماعية والطبيعية المؤثرة فيه.^(١)

ويستخدم أحيانا كمرادف لـ **internationalsystem** ويشير الى الأنماط أو الأنشطة او مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول ، وبهذا المعنى فله العديد من النعوت الرسمية ، سياسي ، دبلوماسي ، قانوني ، اقتصادي ، عسكري ، مما يعطي مفهوما مهما وانتظاما للعلاقات الدولية ، يستند النظام الدولي المعاصر الى نظام الدول الأوربي الذي أنشأ عام (١٦٤٨) دول متعددة ذات سيادة تتعايش في ظروف من الفوضى التي تعترف مع ذلك بسلوك ومعايير عامة للتفاعل . وقد وجدت أنظمة دولية أخرى مثل الإمبراطوريات والسلطات والأنظمة الخيرية لهل مكونات وصفات مختلفة ، لكن النظام المعاصر ، هو نظام عالمي قائم على أساس رفض الحكومة العالمية وإفراض سيادة الدولة والنظام الدولي هو مجتمع الفوضى السياسية كما وصفه هيدلي بول من حيث كونه خلافا للوضع داخل الدولة الأمة ، لا توجد سلطة شرعية^(٢)

(١) د. مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، مطبعة دار الحكمة ، ط١ ، ١٩٩١ ، ص ١٠٥ .

(٢) إسماعيل صبري ، دور التحليلات في النظم التأهيل للعلاقات الدولية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد ١ ، ١٩٨١ ، ص ٢٥ .

في قمة الهرم تمسك بزمام إحتكار القوة وهنالك من يسميه بالعالمي ، كتجسيد النشاطات والتفاعلات وارتباطات الدول والمنظمات والشركات المتعددة الجنسية والتكتلات العسكرية والدفاعية والوحدات السياسية الرئيسية والفرعية الأخرى المكونة للعالم المعاصر ، وهو النظام الراهن الآن الأعم والأشمل كنظام سياسي في هذا العصر ، أما لماذا تأخذ النظام المألوف هو النظام الدولي كونه النظام المعترف به دبلوماسيا وقانونيا في المؤتمرات والمنظمات الدولية والإقليمية .^(١)

وقد تختلف الآراء حول مفهوم النظام الدولي : فيعرفه البعض بأنه ((مجموعة العناصر والوحدات المنظمة بعضها مع البعض الآخر في علاقات تبادلية اعتمادية دون أن تلغي شخصية أو وحدات إدارية)) فيما يعرفه البعض الآخر بأنه ((القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة في وقت معين والوحدات المنظمة بعضها البعض الآخر في علاقات تبادلية اعتمادية)) حيث ذهب آخرون الى القول الى انه ((مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية ، كما تضعها القوى الأخرى في الجماعة الدولية وتعرضها على القوى الأخرى)) كذلك أيضا يقصد بالنظام الدولي بأنه ((مجموع الوحدات السياسية سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل الى مرحلة الاعتماد المتبادل مما يجعل هذه الأهداف تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين)) وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية ، والعوامل دون القومية مثل حركات التحرير والعوامل الغير قومية مثل الشركات متعددة الجنسية وغيرها)) وقد عرف الباحثين النظام الدولي ((منظومة مقننه مترابطة في أجزائها ومكوناتها وأجزاءها وأقسامها وتشكل وحدة واحدة)) وكما يعرفه البعض الآخر ((بأنه مجموعة الظواهر السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية))^(٢)

(١) روجيه غاردوري ، كيف نضع المتقبل ، ترجمة من طلبية وانور المغيث ، ط ١ ، دار الشروق القاهرة ، ٢٠١٠ ، ٩١-٨٨ ،

(٢) د. خليل حسن ، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، ط ١ ، دار المنهل ، بيروت ، ٢٠٠٩ ص ٢٤-٢٥

ويضع هؤلاء الباحثون شروطاً لا بد من توافرها لكي تتطابق مضمون الكلمة مع لفظها ومن أهم هذه الشروط أشخاص دوليون معترف لهم بالشخصية القانونية والدولية ، ونصوص وقواعد قانونية على شكل معاهدات أو أعراف دولية ، أو أحكام المحاكم الدولية ، وقرارات لمنظمات دولية تنفيذية ، بالإضافة إلى وجود أجهزة مؤسسية تمتع بصفة الديمومة ، وتسهم في التوفيق بين تفاعلات الأشخاص المجتمع الدولي من جهة ، وبين أحكام والنصوص الموضوعية تحكم التفاعلات الدولية ^(١)

المطلب الثاني

سمات النظام الدولي

فالنظام الدولي خلال الحرب الباردة ، كانت في بعض جوانبه امتداداً للنظام الدولي الذي قبله والذي أسس عام ١٦٤٨ ، ولكن هنالك مراحل تطور فيه من (١٦٤٨ . ١٨١٥ . ومن ١٨١٥ حتى الحرب العالمية الأولى ومن الحرب العالمية الأولى حتى الثانية ، وبعد نظام توازن القوى هو السائد للتحليل والمقارنة مع مرحلة الحرب الباردة إذ كان الأول سائداً من بداية قيام الدولة الحديثة في أوروبا أعقاب انتهاء الحرب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا عام (١٦٤٨) وحتى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين تقريباً ، أما نظام الحرب الباردة فهو نظام ثنائي القطبية الذي انبثق في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ واستمر حتى نهاية الحرب الباردة ^(٢)

وقد تطور النظام الدولي وسماته بمراحل عدة فمنها معاهدة وستفاليا إلا أننا سوف نختصر كلا منها في هذا المطلب في مرحلتين هي المرحلة الأولى وقد إسم النظام الدولي في هذه المرحلة حيث ان الدولة هي مركز التفاعل في النظام الدولي ، أي إن بقية الوحدات كالمنظمات ، كانت محدودة وقليلة التفاعل ومركز التفاعل والتنقل كانت أوروبا حدها وانعدام أهمية المناطق الجغرافية الأخرى من العالم ، وإن تسوية الصراعات أما عبر التفاوض أو بالحل العسكري وانعدام توافر المؤسسات للتسوية بما تحكم أو المنظمات الدولية أو الإقليمية ^(٣)

(١) يامن خالد يسوق ، واضع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية ، ط ١ ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ١٨٩ .

(٢) عبد القادر فهمي ، محمد ، النظام السياسي الدولي ، ط ١ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ ، ص ٨٩ .

(٣) د. وائل محمد اسماعيل ، التغيير في النظام الدولي ، ط ١ ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٥٦ - ٥٧ .

ان محدودية تأثير الصراعات على دول العالم أي سيادة سمة عدم التدويل والثقافة كانت ليست عالمية وإنما إقليمية لانعدام وسائل النشر لها وإن الأيديولوجية كانت أيديولوجية الدولة القومية وعناصرها تتمثل في مبدأ السيادة القومية ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومبدأ الولاء القومي للدولة وحدها بالنسبة للأفراد ولا ينبغي ان يكون لغيرها والا يعد خيانة وجريمة ، ان امكانية تأثير الدولة على الآخرين وانها محدودة التأثير الدبلوماسي والعسكري وانعدام التأثير الاعلامي والاقتصادي والثقافي والايديولوجي والرأي العام العالمي ، حيث ان الصراعات لم تكن أيديولوجية وانما صراعات عوائل مالكة مما اعطى المرونة للدخول والانسحاب من التحالفات في اي وقت ، ان التمييز بين الحرب والسلم كان واضحا ولم تكن هناك أنصاف حروب او حرب باردة فالسلام النقاء المصالح والحرب تناقض لها^(١).

اما المرحلة الثانية : وهي مرحلة الحرب الباردة .

ان زيادة عدد الدول نتيجة تفكك العديد من الامبراطوريات وخروج الكثير منها من النفوذ والاستعمار وظهر تجمعات اقتصادية فوق قومية كتجمع الفحم والصلب الأوربي عام (١٩٥٢) والذي اصبح السوق الأوربية المشتركة عام (١٩٥٥) ثم الاتحاد الأوربي حيث اصبحت جميع مناطق العالم الجغرافي مهمة وفاعلة وليس أوروبا فقط ، بل الايديولوجيات اصبحت فاعلة في الاستقطاب الدولي حيث ان التمييز بين الحرب والسلم لم يكن قاطعا لظهور الحرب الباردة والحرب التقليدية المحدودة والتقليدية العامة ، والحرب النووية التكتيكية او الاستراتيجية وحرب العصابات ، وتنوع وسائل تأثير الدولة غير الدبلوماسي والعسكري، وانما يكفاه النظام السياسي وصناع القرار فيه ، جوانب معنوية ونفسية واقتصادية^(٢).

(١) عبد الملك ، انور، تغير العالم ، سلسلة عالم معروفة رقم ٩٥، الكويت، ١٩٨٥، ص ٣٥-٤٠

(٢) وائل محمد اسماعيل ، مصدر سابق ص ٥٧-٥٩

بما ان التمييز بين الحرب والسلم لم يكن قاطعا لظهور الحرب الباردة والحرب التقليدية المحدودة والتقليدية العامة ، والحرب النووية التكتيكية او الاستراتيجية وحرب العصابات حيث ان الدولة لا تتمتع بالسيادة المطلقة لوجود المنظمات الدولية والاقليمية التي تحد من سيادة الدولة ، غير ان مبادئ الدولة كمبدأ السيادة القومية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ الولاء القومي فقد فقدت أهميتها وتأثيرها على المجتمع الدولي المتفاعل بشمولية ، وان خصائص الحرب تغيرت اذ اصبح بمقدور شن الحرب ثبوت معدودة وأن الضربة الأولى ان تكون مميتة وحاسمة وان الدولة التي تتعرض لهجوم ساعق قد لا نجد الفرصة لاعادة التعبئة لقومها السياسية والعسكرية .^(١)

من أبرز سمات النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التعامل "الكفلي" اي الى الكتل والمجموعات الكبرى ان لم تكن الدولة مرتكزا اساسيا في رسم تصورات المستقبل معا كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي والعسكري او الاقتصادي أو السكاني ولذا فإن انظمة الدولة المنقلة لن نجد لها مكانا بارزا الا من خلال تكتلات كبرى بدت سماتها من المجموعة الأوربية التي تتكتل اقوى قوة اقتصادية الا ان هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمتد نظرها الى افق يعيد ار واشمل للتحويل بعد ذلك الى كتل سياسية كبرى ولعل نموذج الوحدة الأوربية واضح في هذا الأمر فالعصر القادم هو عصر التكتلات والمجموعات السياسية الكبرى التي تحتفظ فيه الدولة العنصرية شيقصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها ، الا انها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي اليها .^(٢)

(١) يامن خالد يسوق ، مصدر سابق، ص ١٩٣ .

(٢) عبد القادر فهمي ، محمد ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .

سمات النظام الدولي

قبل الحديث عن السمات المتغيرة هناك سمات فاصلة للنظام الدولي لعل أبرزها .:

١. إشكالية الضبط والتنظيم بعدم وجود سلطة عليا آمرة وقاهرة تعلو بإرادتها على الدول تحتفظ بسلطة إتخاذ القرار.

٢. خاصية اللاتجانس ، فهناك فجوة دائمة تفصل بين الدول في مجال توزيع الثروة والقوة وكذلك العلاقة بين دول الشمال والجنوب ،

٣ . الاعتمادية الدولية المتبادلة بين الدول وزيادتها بمرور الزمن .

٤. خاصية الجمع بين القطبية

٥. تهميش دول العلم الثالث لافتقارها مقومات القدرة والتفاعل .

لو تتبعنا تطور النظام الدولي فمن المؤلف أن نبدأ من التاريخ معاهدة مستفاليا(١٦٤٨) لأن الدولة القومية أصبحت لهل الشخصية المعنوية والفعلية للتفاعل وما قبله كان التفاعل يمر عبر الملكيات أو الإمبراطوريات أو الأفراد أو القبائل وكان محدود

وإذا أردنا معرفة سمات النظام الدولي من نهاية الحرب الباردة يمكن القول إن كل مرحلة لم تكن فاصلة وإنما سيولة سيولة للتي ما قبله .^(١)

(١) مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وأثرها في الشرق الأوسط ، مجلة دراسات ، ١٣٤ ، ١٩٩٥ ، ص ١٧

المبحث الثاني

دور الدول الكبرى في تكوين هيكل النظام وقواعد عمل النظام

المطلب الاول

هيكل النظام الدولي

لكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بالشكل والقوة والنفوذ والعلاقات السائدة استنادا الى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام، ويوجد داخل هيكل النظام ثلاث مستويات الاول: هو الاعلى يضم الدول القائدة، والعظمى او الكبرى ثم مستوى ثاني يضم دول لها وزنها داخل النظام لكن ليست لها القدرة على قيادته ومستوى ثالث يضم الدول الصغرى التي تملك اغلبية عديدة لاعضاء النظام الدولي. (١)

ولا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى والاطراف الفاعلة فيه والقدرات القومية لكل منها على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى والتنسيق القيمي والايديولوجي الذي يقوم عليه النظام ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله ويتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية وبشكل التحالفات التي تقيمها الاطراف الرئيسية في النظام الدولي، وبمدى القدرة على اداء الوظائف المختلفة لذلك النظام. (٢)

(١) احمد يوسف احمد، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة صنعاء، ١٩٨٥.

(٢) يامن خالد يوسف، مصدر سابق، ص ٢٠٠

اما الاتجاه الذي يرى عنصر التوازن حاكما لهيكل النظام فيدفع الى زيادة الاهتمام بفاعلين عالميين متعددي الجنسيات من ناحية والفاعلين الاقليميين من ناحية اخرى بكيفية ادارتهم لعلاقات وارتباطاتهم الدولية كما يؤدي التغير في هذه التحالفات التغير في بنية النظام الدولي. (١)

الفرع الاول: القطبية التعددية

حيث تقوم هذه النظرية على اساس اقتصادي بحث الى ان الجانب الاقتصادي فريدا يأخذ مكان الصدارة في ميدان تقييم مكانة الدول وتحديد القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي، وينظر اصحاب هذه النظرية الى التدين المتواصل والركود المستمر في الاقتصاد وانخفاض الحصة الامريكية في الناتج القومي الاجمالي العالمي، وفي الوقت الذي تسعى فيه قوى اقتصادية كبرى كاليابان سعيا مثبتا نحو القمة الاقتصادية العالمية، كما ان الصين شهدت نمو اقتصادي بمعدلات عالمية فاقت كل التوقعات، وكذلك مجموعة الدول الاسيوية المسماة ب(النمورالاسيوية) قد حققت هي ايضا معدلات نمو مرتفعة كل هذا يشكل برأيهم جزءا من مؤشرات بداية اقوى نظام الاحادية القطبية العاليي يحل محل نظام دولي متعدد الاقطاب ولايديولوجية النظام الولي ان وجدت تأثير كبير في تحديد هيكله وفي تحديد عملية الانتقال من نظام الى اخر ففي هذا النظام اي نظام متعدد القطبية لا يوجد ايديولوجية واحدة مسيطر اوجامدة بل توجد سيولة ومرونة ومتسع يظم انتماءاته فكرية متنوعة دون جمود ايديولوجي. (٢)

(١) سعيد المهدي، النظام العالمي الجديد والعالم الاعلامي، ط١، دار المتصل للنشر والتوزيع، بيروت

٢٠٠٠، ص ١٦٥،

(٢) علي اسعد، النظام العالمي الجديد، ط١، دار المرساة، الاذقية سوريا، ٢٠٠٥، ص ١٧٨

وتتميز التعددية القطبية بوجود عدة دول كبرى واقطاب لديها موارد وقدرات وامكانيات متعادلة من حيث القوة والقدرة على ممارسة النفوذ والتأثير على العلاقات الدولية في مجالاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية وبما يمكن كل هذه القطبية من استقطاب الدول الاقل او الاضعف منها، واصبحت المصالح المشتركة او المتبادلة هي الاساس في حركة الدول وهذا هو ما يفسر العلاقات الاقتصادية الكبيرة والقوية فيما بينها الصين من ناحية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي من ناحية اخرى، وترتب على ذلك تطوير استراتيجيات المواجهة لتتحول من صراع والمواجهة العنيفة الى التعاون والتساوم بأستخدام ادوات سلمية لادارة تلك العلاقات.(١)

ومن ملامح التغير في حركة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وان القوى الدولية المهمة والمؤثرة لم تعد قاصرة على الغرب الامريكي والاوربي ، بل اتسع ليشمل قوى آسيا (الصين واليابان والهند واوراسيا وروسيا الاتحادية ،امريكا اللاتينية والبرازيل وافريقيا (جنوب افريقيا) ونتيجة لذلك ولتنوع الاطراف الدولية المؤثرة والتكتلات والتجمعات والمنظمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ،تعدد القضايا العالمية انسانية وسياسية واقتصادية ،بل ولم يعد ممكن تجاهل اي منطقة جغرافية بزعم انها صغيرة او بعيدة او ضعيفة ،ورغم ان ذلك التحول يمثل تحديا امام النظام الدولي الجديد لان خبرته اصبحت اثقل وزنا واوسع نطاقا .(٢)

(١) بهجت قرني ،مصدر سابق ،ص ٧١

(٢) مصطفى علوي ،استراتيجية حلف الاطلسي في منطقة الخليج العربي ،ابو ظبي،مركز الامارات للدراسات

والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٨، ص ٥٥

وهناك اربعة اراء حول الدول المرشحة للقبطية الدولية وهي مايلي:

الاول: يرى ان الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا هي الدول الكبرى والاقطاب التي ستتربع على

قمة الهرم للنظام الدولي الجديد

الثاني: يميل الى ان الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان هي اقطاب النظام الدولي الجديد

الثالث: يتوسع اصحابه في تحديد اقطاب النظام الدولي فيضيفون الى الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي

واليابان كلا من الصين ومجموعة النور الاسيوية

الرابع: يرى ان النظام الدولي الجديد هو نظام المجموعات والتكتلات الاقتصادية الثلاثة والتي هي الكتلة

الامريكية والكتلة الاوربية، وكتلة شرق اسيا بهذا العديدة يمكن القول انه لايمكن الموافقة بالكامل على انه

نظرية من هذه النظريات الثلاث ورفض ما قدمته النظريتان الاخريان، فكل نظرية جانبها الصواب

والخطأ. (١)

الفرع الثاني: ثنائية القطبية

اذ ان وجود مركزين لنظام ادى الى استقطاب مجموعة من الدول دائرة في فلكه واصبحت المنظومة

الاشتراكية وحدة متجانسة من حيث اتجاهاتها السياسية وتحوراتها وكانت المجموعة القريبة تشكل وحدة

متجانسة كذلك، من هنا برزت (الايدولوجيا) مرة اخرى، وهي ليست معتقدا فكريا وسياسيا، وانما تصورا

شاملا لصياغة الحياة، فقام المعسكر الشرقي على الفكر الشيوعي، بينما قام المعسكر الغربي على الفكر

(١) يامن خالد يوسف، مصدر سابق، ص ٢٠٢

الرأس مالي وحاول كل معسكر كسب عدد من الدول والقوى السياسية المؤيدة له ،فخرج مفهوم المعسكر عن اطار (الجغرافيا)شرق غرب ،الى ان اصبح مفهوما يرمز الى احد المعسكرين الذين حاولا الدخول الى مناطق نفوذ ،وهكذا اوجدنا الاتحاد السوفيتي يمد اطرافه الى كوبا غربا وفيتنام وكوريا الشمالية شرقا وبينهما دول تخضع لهذا النفوذ او ذاك ،سواء كانت آسيا وافريقيا او امريكا اللاتينية وكانت رؤية القطب الاخر (الرأسمالي)ترى انه لايمكن التعايش مع النظام الاشتراكي وان افضل وسيلة للقضاء على هذا النظام هو مواجهته في مختلف مواقع الصراع مباشرة ،وكان اوضح نموذج لذلك نقل الاتحاد السوفيتي المواجهة مع امريكا الى اقرب شواطئها عندما نصب صواريخه في كوبا لمواجهة امريكا ،بينما نقلت امريكا صراعها الى فيتنام وكوريا والى كل مكان تضع فيه الشيوعية قدما لها وكان آخرها افغانستان وبرزت خلال هذه المرحلة آلية جديدة لحفظ النظام

الدولي وهي منظمة الامم المتحدة التي انشئت عام (١٩٤٥)وقد تأثرت رسم سياساتها خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار ومآسي ،ولذلك اهتمت في موائيقها للسلام العالمي ،وحقوق الانسان والمساواة واقامة العلاقات الدولية على اساس الاحترام المتبادل واخذت الامم المتحدة صلاحيات واسعة خولتها التدخل اكثر مما كانت عليه عصبة الامم لحل المنازعات وقرار السلم والامن ،الا ان هذه الصلاحيات كانت اسيرة وتتميز القطبية الثنائية بتركز علاقات القوى والنفوذ في محيط قوتين قطبيتين عملاقتين ،وبوجود عالية من الصراعات والمنافسات بينها ،ومسافات طويلة بين كل منها والدول المخالفة معها وغيرها من دول العالم في شأن عناصر وقدرات القوة ،وفي القطبية الثنائية يوجد عادة صراع ايدولوجي فيما بين القطبين الكبيرين (١)

حيث يوظف كل منها ايدولوجية كأساس لاقامة تحالف دولي عسكري ومجموعة اقتصادية^١ وتضم الدول التابعة لكل من العملاقتين الى التحالف الذي يقوده والى الايدولوجية يتبناه، ولا يتوقف الصراع بين القطبين عند حدود التحالفين الذين يقوداهما بل يمتد ليشمل دولا من خارج كل من التحالفين دول العالم الثالث التي تبنت سياسة عدم الانحياز (١)

الفرع الثالث :احادية القطبية

ومن وجهة نظر انصار هذه النظرية ان العلاقات الدولية تشهد في الوقت الحالي مظاهر شتى اولها تفرد الولايات المتحدة الامريكية وتساعد هيمنتها على العالم وفرض سيادتها بالقوة في اكثر الاحيان ،خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وسابقا ،وضعف منظمة الامم المتحدة وتحولها الى مؤسسة سياسية وامنية مقيدة وتدور في فلك الولايات المتحدة الامريكية بما يخدم مصالحها ، وذلك من خلال استغلالها لموقعها المتميز في مجلس الامن باعتبارها من الدول الخمس الكبرى المتمتعة بحق النقض،كلها مؤشرات على ان النظام الدولي الان يعيش نظاما دوليا احادي القطبية وان ما اعلنته الولايات المتحدة من ولادة((نظام دولي جديد))تسوده الحياة الامنة المستقرة والخالية من الحروب واسلحة الدمار الشامل هو للاستهلاك الاعلامي فقط ،توطنه لسياساته الاستعمارية وان العالم لايعيش نظاما دوليا جديدا على الاقل في المنطقة العربية فالحروب لم تنته بل فرضت عليها حروب لم تكن موجودة سابقا (٢)

(١) سعيد المهدي،مصدر سابق،ص ١٠

(٢) علي اسعد ،مصدر سابق،ص ١٨١

وتتصدر سياسة القطب الواحد ومصالحه وسيادته في النظام الاحادي القطبية ولايديولوجية النظام ادولي ان وجدت تأثير كبير في تحديد هيكله وفي تحديد عملية الانتقال من نظام الى آخر ففي هذا النظام تسود ايديولوجية النقطب العالمي الاوحد الذي سعى الى فرض ايديولوجيته على الاخرين وتتميز بوجود درجة عالية من تركيز قدرات وامكانات العمل الدولي ويكون لهذا القطب من الموارد والمكانات في المجالات الاقتصادية والعسكرية... الخ (١)

وان منظرو استمرار احادية القطبية يقولون ان صعود الصين وروسيا واليابان والهند لن يؤثر على المكانة القيادية الامريكية، وستظل الولايات المتحدة قادرة على اخضاع الاخرين لسيطرتها، ولمواجهة صعود هذه القوى فأن كل ماتحتاجه الولايات المتحدة للبقاء في موضع القيادة العالمية والسيطرة هو تغيير سياستها الخارجية اساسا ثم الداخلية وبهذا تتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى، لكن تفقد اية قوة واحدة منها ميزة الانفراد والقيادة على الاخرى، وربما امكن القول هنا ان هذه النظرية الاكثر رواجاً في الوقت الحاضر في فهم وتصوير ما تؤول اليه العلاقات الدولية في المستقبل القصير الامد، والتركيز الاشد هنا يكون على صعود الصين تحديداً ثم روسيا والهند واليابان (مضافاً بالطبع الى الاتحاد الاوربي) فالصعود المتواصل لهذه القوى انما يحدث على حساب قوة وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة، وبعد انتهاء الحرب الباردة شهد العالم (احادية القطبية والولايات المتحدة)، لكن ثمة آخريين جديدين تطوروا خلال العقود القليلة الماضية. الاول هو نشوء دول اقليمية ذات تأثير كبير اقل قوة من قائمة الدول الكبرى (٢)

كنها تنافسها على مستوى الاقاليم وعلى مستوى بعض القضايا العالمية مثل البرازيل والارجنتين وتشيلي والامر الثاني هو بروز لاعبين من الدول الكبرى ودول اخرى وهنا يورد (هاس) قائمة ببعض الدول المهمة

(١) بهجت قرني، من النظام الدولي الى النظام العالمي، مؤسسة الاهرام، القاهرة مجلة السياسية، العدد ١٦١، ٢٠٠٥

(٢) اسماعيل، مصدر سابق، ص ٤٥

مثل فنزويلا امريكا اللاتينية ونيجيريا وجنوب افريقيا في افريقيا ومصر وايران واسرائيل والسعودية وفي الشرق الاوسط وباكستان في جنوب آسيا وغيرها من الدول. (١)

وكان انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة علامة فارقة في تطور النظام الدولي والعلاقات الدولية فقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي علامة النهاية على انهيار المعسكر الشرقي والايديولوجي الشيوعية وانتهاء تأثيرها على العالم الثالث، مع تزايد اهمية العامل الاقتصادي والثورة العالمية وتراجع نسبي في اهمية الادارة العسكرية في ادارة العلاقات الدولية ومع هذا التحولات بدا البعض من السياسيين الفكريين يتحدثون عن نظام عالمي جديد، ونهاية التاريخ وصدام الحضارات وامتد التغير الى مفهوم الامن القومي فلم يعد مرتبطا فقط بالدولة ونظامها السياسي بل امتد ليشمل امن الانسان الفرد فعلا مفهوم الامن الانساني، واصبح يتنافس المفهوم التقليدي القديم للامن القومي وعرفت هذه المرحلة ايضا بانتهاء الشيوعية تبعه من تحول الى الرأسمالية والديمقراطية وقد حدث بوضوح وقوة في بلاد اوربا الشرقية حلفاء الاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة وتأكد ذلك مع انضمام هذه الدول الى الاتحاد الاوربي وساعد على ذلك بتحول اقتصاد المعرفة كنتاج الثورة العلمية والتكنولوجية التي جعلت المعلومات والمعرفة هي الاساس في التقدم على المستوى الوطني وفي العالم على مستوى الجغرافيا والمكان. (٢)

المطلب الثاني

قواعد عمل النظام الدولي

(١) د. سعيد عبد الله المهدي، النظام العالمي الجديد والعالم الاسلامي، ط١، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت

٢٠٠٠، ص ١٦٥

(٢) عبدالناصر، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي، ط١، مكتبة مديوي، ٢٠١١، ص ٦٩

ان اي نظام دولي وما تأسس على مفهومه من مكونات وقواعد ينبغي ان يتفق عليها وهي قواعد من شأنها عدم اختراقها من اي جهة كانت اقليمية ام دولية على وفق القانون الدولي والمواثيق الناتجة عن الاتفاقات المبرمة مع كافة المعنيون بالسلم والامن الدوليين ،ليس على اساس القوى التي اعلنت انتصاراتها في الحرب العالمية الثانية وليس على اساس القوى التي انتهت الحرب الباردة بين المعسكرين ،انما ترتب مكاسب من شأنها ان تغير من استحقاقاتها في حريتها واستقلالها الوطني او تغير خياراتها وانتمائها الحضاري وقيمها الانسانية ،تحت اي مزاعم او دعاوي او مسوغات او تغيرات ،تمت للواقع بصلة،وتتمثل بتوازن المصالح والنفوذ ،بدلا من توازن القوى حيث لاحظتها ان معظم الدول وان اختلفت مع سياسات الولايات المتحدة الامريكية في العراق وافغانستان وفي معظم القضايا الدولية لم تستطع معارضة الولايات المتحدة ولم نلجأ الى حق النقض ،مما يعني ان هذه الدول اصبحت تتغاضى عن سياسات الولايات المتحدة ،مقابل اعتراف الولايات المتحدة على الدول الاخرى اقتصاديا وعسكريا في نظام دولي جديد ،تلعب فيه العولمة دورا كبيرا ومؤثرا ظهور فاعلين في العلاقات الدولية منذ ارساء قواعد او دعائم النظام الدولي في معاهدة وستغاليا ١٦٤٨ ،كانت الدولة هي الوحيدة في العلاقات الدولية ،الا ان دور الدولة بدأ يضعف ويتراجع كثيرا في المجالات وظهر ذلك بوضوح بعد عام ١٩٩٠. (١)

ومن منظور آخر توجد علاقة قوية بين هيكل النظام الدولي وقواعده لقدرته على اداء وظيفته ،فكلما استمرت او زادت قدرة النظام على اداء وظائفه استمر هيكل النظام الدولي وقد تتمدد وظائف النظام الدولي فيما بين تحقيق الامن والتنمية و الكامل اوالتحالف والتكيف مع الضغوط وتغريز الشرعية ،ويقتضي ذلك كله نجاح او الفاعلية في تجميع المصالح والتعبير عنها ،وتتميز في القطبية التعددية بوجود عدة دول

كبرى او اقطاب لديها موارد وقدرات وامكانيات متعادلة من حيث القوة والقدرة على ممارسة النفوذ والتأثير على العلاقات الدولية في مجالاتها العسكرية والاقتصادية والعلمية وغير ذلك (١) وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة حاولت الةلايات المتحدة الامريكية ان تسيطر على التفاعلات الدولية وان تضبط قواعد حركتها بما يحقق لها فرض السيطرة على الاخرين واستقرار واشنطن في قياده تلك الحركة، وكانت البداية في حرب تحرير الكويت ١٩٩١ والتدخل في الصومال اما في العقد الاول من القرن الحالي فقد كان التدخل اكبر في افغانستان في عام ٢٠٠١ ثم العراق ٢٠٠٣ وكان حجم هذين التداخلين اكبر من سابقتهما التي حدثت في العقود الاخيرة في القرن العشرين وقد كان متصورا ان انهيار الاتحاد السوفيتي السابق سيخلق فراغا وفوضى واسعتين وتجاهه في شرق روسيا ووسط اوربا وفي منطقة وقد ترافق مع ذلك التطور في البعد الاستراتيجي لحركة العلاقات الدولية وتطور في البعد الاقتصادي من خلال زيادة تأثير ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات وقد لا يكون من السهل دمج القوى الدولية الجديدة العديدة بأهتماماتها وانشغالاتها ومصالحها المتعددة والمتنوعة مما يجعل النظام الدولي الجديد اكثر تعقيدا واكثر تدريجيا وبالتالي يكون التعامل معه على الاقل من الناحية النظرية اكثر صعوبة مما كان عليه الوضع في المراحل السابقة.(١)

والثانية القطبية كانت تبدو مستقرة قبل عام ١٩٩١ ولكنها في المقابل ظلت محقونة بالمخاطر وفي المقابل فإن القوى الدولية الصاعدة الجديدة لها مصلحة كبيرة في الحفاظ على نظام مفتوح قائم على قواعد متفق عليها، على الاقل في المجال غير الاستراتيجي مثل قواعد حرية التجارة والاستثمار والتشاور

(١) عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول الى التعددية التوافقية، مؤسسة الاهرام القاهرة، المجلة السياسية

الدولية العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ١٥

المعلوماتي، وفي هذا الاطار نذكر علامات مهمة على طريقة تطور النظام الدولي الجديد فالصين تدرك مصلحتها المشتركة مع الغرب، ولذلك فهي تدعم النظام الرأسمالي العالمي واستقراره وذلك حرصا على مصالحها الاقتصادية لان انهيار مثل هذا النظام يمكن ان يدمر الاقتصاد الصيني كذلك روسيا تحرص على علاقتها مع حلفائها في العالم وذلك هو ما يفسر موقفها من ازمة الحرب الاهلية في سوريا، استطاعت روسيا ان تحدث تغييرا في مواقف وسياسات الولايات المتحدة والغرب عموما ورغم التطورات والتغيرات المهمة والتي تشير الى عناصر تغير مهمة في النظام الدولي واجندته وادواته في مرحلة مابعد الحرب الباردة فأن تلك المرحلة ذاتها قد عرفت عناصر توجهات وادوات وقضايا تشير الى وجود عناصر استمرارية فيما بين تلك المرحلة والمرحلة السابقة عليها، وكان من ملامح مقاومة الولايات المتحدة الامريكية، وقوى دولية اخرى قد يكون الصين منها لمحاولة توسيع مجلس الامن بزيادة عدد اعضائه الدائمين لان ذلك كان تراجع نفوذ الدول دائمة العضوية وحاجة سلطة النقض ومنها التحمس لقضية ضبط التسليح، وبالذات النووي مع الاستمرار في استخدام القوة العسكرية انتشارا وسلاحا وحربا لتحقيق اهداف وتنمية مصالحهم (١).

٣. ان القوة العسكرية والاقتصادية للتوسع او التمدد او التدخل باستخدام القوة العسكرية في ظل النظام الدولي، الذي له احكامه في هذا الاطار تقوم على اساس توازن القوى والشرعية القانونية والواقعية لاي وحدة سياسية لها مكانتها في هذا النظام... كما ان المنطق الديني والمذهبي لا يرتب هو الاخر استحقاقات جيو سياسية في ظل النظام الدولي بأي حال

٤. ان الفهم الخاطئ الشرق الاوسط يعود الى استنتاجات خاطئة ومن هذا يتضح ان المحاولات التي جرت خلال العقود الثلاثة الماضية وافرزت قوى فاعلة على المسرح السياسي الاقليمي، لم تكن صدفة ولم تكن

(١) وليد عبد الناصر، المعادلات الجديدة، تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مؤسسة الاهرام، القاهرة

مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧ يناير ٢٠١٢، ص ١٢

بفعل عوامل ذاتية فحسب ،انما بفعل تراكمات فعل الخارج منذ ما قبل الحرب العالمية الاولى والثانية على وجه الخصوص ،التي رتبت تقسيمات جيو ..سياسية لمنطقة الشرق الاوسط وزعتها القوى المنتصرة في الحرب دون وجه حق في ما بينها توزيعا استعماريا استهدف وانسحب الاستعماريين كان هذا هو السبب في تكريس واقع مغاير من جهة وفرض سياسات وافكار ومفاهيم من شأنها العمل على تغيير الواقع على اساس معايير جديدة تمثل الاستعمار والانظمة المحلية الحاكمة ثم احكام الاستعمار عسكريا وعن طريق معاهدات معينة سلبت حرية الشعوب ونهبت ثرواتها وفتكت قيمها وهتكت مفاهيمها وحاولت ان تنزع عنها هويتها القومية .(١)

المبحث الثالث

دور الدول الكبرى في تكوين مؤسسات النظام الدولي

ان معالم النظام الدولي الذي ساد في تلك الحقبة تطور علميا واتخذ اشكالا اكثر وضوحا عبر سلسلة المنظمات والمعاهدات التي ابرمت لاحقا وكذلك المنظمات الدولية التي لها دور في تطور النظام الدولي .وعلى ضوء ذلك ستقتصر دراستنا لهذا المبحث في ثلاث مطالب وكما يلي :

المطلب الاول

عصبة الامم

ان حروب اوربا المستمرة لم تكن في الحرب الاولى من القرن العشرين كسابقتها ، بل اتخذت صفة العالمية بامتياز، اذ جمعت في اتونها الكثير من الدول والشعوب خارج القارة الاوربية ، كما ان نتائجها امتدت الى خارجها، يصبح النظام الذي ارسى عليه اتفاقا الصلح عالميا، اذا كان الامر يظهر بهذه البساطة

(١) مصطفى علوي ،مصدر سابق ،ص٨٨

كون النظام الذي فرض هو نتاج المنتصرين والمحتوى القانوني لصالحها، فأن لهذا النظام الدولي العديد من المظاهر التي تستحق الوقوف (١).

ومن ابرز المظاهر اضافة الى ارتكاز هذا النظام الدولي على مبدأ قوة المنتصر ومصلحه فأن المعاهدات الخمسة التي اعتبرت ركيزة النظام العالمي آنذاك، اعطيت صفة الدولية والالزام بحيث اصبح من مصادر القانون الدولي تلك المعاهدات ، وان التغيرات الحاصلة نتيجة لمعاهدات الصلح وخصوصا تلك المتصلة بالجغرافية السياسية لاوروبا تعكس هاجس الدول المنتصرة وتطلعاتها في اوروبا نفسها وفي خارجها ايضا، فاضافة الى اعادة استقلال تشكوسلوفاكيا ويوسلافيا وفصلهما عن الامبراطورية النمساوية واعادة بولونيا الى الخارطة السياسية الاوربية ، فان مبدأ تشكيل الدول على اساس قومي طاول ايضا القوميات التي خضعت لحكم العثماني بأستثناء البلاد العربية، التي جزأت بدل من توحيدها قياسا على ماجرى في غير منطقة ، ومن ابرز ما انجزته الدول المنتصرة في سياق تظهير النظام الدولي على اسس شرعية وفقا لمصالحها، هو تأسيس عصبة الامم وانضمام العديد من الدول الفاعلة اليها (رغم بقاء الولايات المتحدة خارجها) واعطائها صفة الاشراف على النظام العالمي ، اضافة الى انشائها ضوابط تحكم العلاقات

(١) حسن الابراهيم ، سيف عباس، جولة في السياسة الدولية، ط١، دار العلوم ،الكوتب، ١٩٨٤، ص ٢٨٠

الدولية ومن اهم المرتكزات التي قام عليها النظام الدولي آنذاك هو توازن القوى في عالم متعدد الاقطاب ، ومن الطبيعي عند اختلال التوازن سيختل النظام القائم وهذا ما حدث عمليا بعد فترة وجيزة من الزمن ، الامر الذي اسس للحرب العالمية الثانية . (١)

المطلب الثاني

هيئة الامم المتحدة

اذن للاسباب السالفة الذكر او المظاهر ولاسباب متنوعة ومتعددة اخرى انهار التوازن في القوى الدولية ، ونشأت معتقدات وافكار جديدة كانت نتيجة الضغط الهائل الذي مورس على الاطراف المهزومة ومنها المانيا ، الامر الذي ادى الى اندلاع الحرب العالمية الثانية والتي اتت بنتائج قلبت العديد من الامور رأسا على عقب، وادخلت مفاهيم متعددة ومصطلحات كثيرة في سياق تنظيم النظام الدولي بعد الحرب، ففيما كانت الحرب العالمية مستمرة كانت دول الحلفاء تخطط لما بعد الحرب، وتطرح تصوراتها للنظام الدولي الذي ستبنيه على خلفية انتصاراتها الموعودة ضد دول المحور (المانيا ، ايطاليا ، اليابان) ولهذا عقدت اولى اجتماعاتها في كانون الثاني (١٩٤١)، وان الصلاحيات التي اعطيت لهيئة الامم المتحدة تعكس بوجه او بأخر النظرة التي سينطوي عليها النظام الدولي الجديد بصرف النظر عن نجاحها او فشلها، فقد حاول الحلفاء بادئ الامر الاستفادة من ثغرات عصبة الامم واسباب فشلها وبالتالي ما تسبب به من اثر في النظام

(١). د. خليل حسين، النظام الدولي، المفاهيم والاسس، ط ١، منشورات الحقوقية، ٢٠١٣، ص ١٦-١٧

الدولي انذاك وان احد المهمات الرئيسية المسندة الى الهيئة في حفظ الامن والسلم الدوليين، وحل النزاعات بالطرق السلمية وانماء العلاقات الودية بين الدول ومعاملة جميع دول العالم بمساواة وعدالة .

(١)

وبالتالي ان السياق العام الذي حاول الحلفاء ابرازه هو العديد من الامور وابرزها:

- ان النظام الدولي بعد الحرب العالمية هو برعاية وعناية الامم المتحدة وتحديدًا مجلس الامن الذي حماية السلم والامن الدوليين، بل التدخل حتى بالطرق العسكرية لفرضه اذا دعت الضرورة لذلك .

- وعلى الرغم من ذلك، أي اظهار الصلاحيات الواسعة لمجلس الامن الا ان الامر لا يعدو كونه سوريا من الناحية العملية بأعتبار ان المسيطر على القرار الفعلي لمجلس الامن هي الدول الخمس الكبرى، أي ان النظام الدولي في هذه الفترة هو عمليا نتاج هذه القوى وعلى شاكلة وقدرة هذه الدول نفسها

- ان تبدل ثوب النظام الدولي في حكم الشعوب والامم لم يغير في الامر شيء يذكر، فبعد الحرب العالمية الاولى استفادت بعض القوميات الاوربية في انشاء كياناتها السياسية، بينما لم يكن تحرر بعض دول العالم الثالث بعد الحرب الثانية وفي ظل النظام العالمي المستجد امرا جديدا، فعمليا انتهى حكم الاستعمار المباشر ليحل مكانه الاستعمار الاقتصادي غير المباشر، وبذلك لم يكن النظام الدولي في ظل الامم المتحدة النظام المنشود خصوصا للدول .

- السباق المحموم على التسلح والذي يغير بوجه من الاوجه عدم ايمان الدول بهذا النظام وعدم الائتمان له، الامر الذي ادى الى استنزاف المداخيل الضخمة للعديد من الدول والذي اثر بدوره على التنمية

(١) محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، ط١، المكتبة المصرية الحديث، الاسكندرية ٢٠٠٤ ص ٢٤٧

الاقتصادية الاجتماعية لمعظم الدول ان كانت في المحور الاشتراكي والرأسمالي ، وكذلك في دول العالم الثالث

- ظهور حروب الوساطة بين الدول الكبرى على اراضي دول العالم الثالث، حيث امتدت جغرافيا وتاريخيا في مختلف المناطق الحساسة في العالم والنماذج عليها كثيرة. (١)

المطلب الثالث

الفرع الاول :البنك الدولي

عقد المؤتمر النقدي والمالي للحكومات الرابع والاربعين التابعة للامم المتحدة عام (١٩٤٤) في بريتون وودز في (نيوهامبشاير) بالولايات المتحدة الامريكية، وفي هذا المؤتمر تأسس البنك الدولي، الذي يشترك فيه جميع اعضاء صندوق النقد الدولي ، وقد باشر البنك مهامه عام ١٩٤٦ ، ومع بداية ١٩٧٦ ، وصل عدد اعضائه ١٢٧ دولة، وهذا البنك مملوك لحكومات دول الاعضاء وهي الرقيب عليه وقد حدد ميثاق البنك وفيه نصوص العدد من القواعد الاساسية ومنها الاتي:

- لايجوز منح قروض الا لأغراض انتاجية، وبحيث تتوافر احتمالات معقولة للوفاء به، وبضمان الحكومة المعنية، وفي بعض الظروف الخاصة تمنح القروض لمشروعات محدودة ،

- لايجوز اقتصار استخدام القروض على الشراء من دولة معينة دون سواها من دول الاعضاء او من دول عدة بذاتها .

- قرارات البنك يجب ان تقدم على الحسابات الاقتصادية وفي المقام الاول وقروض البنك تسدد على عشرين عاما، ويحصل البنك على ربح من عملياته، الا انه لا يقوم بتوزيع أي حصص منها، وذلك ان حملة الاسهم متفقون على ان ينفق الربح في مساعدة الدول النامية، ولبنك الدولي علاقات في مجال عمله مع منظمات وجهات دولية واقليمية مثل صندوق النقد الدولي، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ومنظمة التغذية والزراعة بالامم المتحدة، ومنظمة التربية والعلوم الثقافية (اليونيسكو) وهيئة الصحة العالمية ومنظمة التنمية الصناعية. (١)

ويضع البنك نظام رقابي على اعلى مستوى، فيتولى هذه المسؤولية مجلس المحافظين بواقع محافظ لكل دولة، ويجتمع المحافظون كل عام، ويفوضون اختصاصاتهم كافة الى مديرا يعملون طول الوقت ويجتمعون اسبوعيا في مقر البنك بواشنطن وتقوم اكبر الدول حيازة للامم بتعيين خمسة من العشرين مديرا ويباشرون المشاكل كافة المتعلقة بحركة العمل المالية والتنظيمية والادارية للبنك. (٢)

الفرع الثاني : صندوق النقد الدولي : هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز وأنشأ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره اعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ ١٨٦ بلدا، ونشأ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد اكثر استقرارا وتجنبنا لاططاء العقود السابقة التي اسفرت عن خسائر قادمة، وعلى مدى الستين عاما الماضية،

(١) د. خليل حسين ، النظام الدولي ، مصدر سابق ، ص ٢١-٢٢

(٢) حسين الابراهيم ، سيف عباس ، مصدر سابق ، ص ٢٩١

ظل صندوق النقد الدولي في حالة تغير وتكيف دائمة ،غير انه تشكل منذ انشائه بفعل احداث التاريخ وتأثر بالفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين وحيث اجتمع اعضاء وفود (٤٤) بلدا في بريتون وودز بولاية نيوهايشير في يوليو ١٩٤٤ لإنشاء مؤسستين تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية في اعقاب الحرب العالمية الثانية، كان تركيزهم منصبا على تجنب تكرار الاخفاقات التي بها مؤتمر باريس للسلام الذي وضع نهاية للحرب العالمية الاولى فرؤوا ان تأسيس بنك دولي للانشاء والتعمير من شأنه العمل على استعادة النشاط الاقتصادي ، ويقوم صندوق النقد الدولي بمراقبة المبيعات الاقتصادية والمالية في البلدان الاعضاء وعلى المستوى العالمي . (١)

الخلاصة

النظام الدولي واحتمالات المستقبل على ضوء ما سبق، تكشف دراسة النظام الدولي الجديد عن طبيعته بالغة التعقيد والتداخل بين مقوماتها وأبعادها. كما توضح أيضاً أن أبرز النتائج المترتبة على نمو وتطور النظام الدولي .

١- لم يؤد اختفاء بنية القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة إلى حدوث موجات عدم الاستقرار التي تنبأ أنصار الواقعية حدوثها. بل على العكس من ذلك، أنه أنتج وإلى حد كبير نظاما دولياً سلبياً أو مسالماً، وعلى الرغم من بعض القلاقل والاضطرابات الإقليمية هنا وهناك. تفسير ذلك يستند لدى البعض على انتصار الديمقراطية واندحار الشمولية. وبينما النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ما زال لديه قدرة كبيرة على البقاء والتعاون، وضبط وتعديل الصراعات، والإبقاء عليها في إطار التحكم والسيطرة،

٢- والابقاء على، والاحتفاظ بالاستقلال والمساواة بين الدول في ظل القانون الدولي.

٣- إن السلام ينبغي أن يظل مطلوباً لدعم القاعدتين السابقتين، ولكي تظل العلاقة بين الدول في المجتمع الدولي علاقة سلمية معظم الوقت.

(١) د. خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج ١-٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٤٨٤

٤- وأخيراً، فإنه حتى إذا حدث ولم تحترم الدول، لسبب أو لآخر، هذه القواعد والحدود، فإن العنف فى النظام الدولى سيكون لا محالة مستمراً بدلا من أن يكون على فترات متقطعة، ذلك أن الدول مثل الأفراد لا تستطيع أن تتسامح مع استمرار حالات الفوضى وعدم النظام والعنف، ولذلك فإن القواعد الدولية عادة ما يتم احترامها ومراعاتها، ومن هنا تكون الغلبة والاستمرار لحالة السلام.

أ- نموذج الأقطاب الجغرافية الاقتصادية الثلاثة (الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا)، وهو لا يولى أهمية لاحتمالات صعود قوى اقتصادية أخرى إعادة إحياء نموذج توازن القوى، ويتضمن أربع قوى رئيسية هي: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، والصين، وأوروبا، ومع أنه يؤكد عدم استطاعة أى قوة منفردة تحقيق الهيمنة والسيطرة، فإنه يغفل أيضا احتمالات بروز قوى دولية أخرى كاليابان والبرازيل مثلا، بالإضافة إلى بعض القوى الإقليمية الأخرى .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

١. احمد يوسف احمد، مقدمة فى العلاقات الدولية، جامعة صنعاء، ١٩٨٥.
٢. إسماعيل صبري، دور التحليلات فى النظم التأهيل للعلاقات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ١، ١٩٨١.
٣. بهجت قرني، من النظام الدولي الى النظام العالمي، مؤسسة الاهرام، القاهرة مجلة السياسية، العدد ١٦١، ٢٠٠٥.
٤. حسن الابراهيم، سيف عباس، جولة فى السياسة الدولية، ط ١، دار العلوم، الكويت، ١٩٨٤.
٥. خليل حسن، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط ١، دار المنهل، بيروت، ٢٠٠٩.
٦. خليل حسين، موسوعة المنظمات الاقليمية والقارية، ج ١-٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.
٧. خليل حسين، النظام الدولي، المفاهيم والاسس، ط ١، منشورات الحقوقية، ٢٠١٣.

٨. روجيه غاردوري ، كيف نضع المتقبل ، ترجمة من طلبة وانور المغيث ، ط ١ ، دار الشروق القاهرة ، ٢٠١٠ .
٩. سعيد المهدي ، النظام العالمي الجديد والعالم الاعلامي ، ط ١ ، دار المتصل للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
١٠. سعيد عبد الله المهدي ، النظام العالمي الجديد والعالم الاسلامي ، ط ١ ، دار المنهل للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
١١. عبد القادر فهمي ، محمد ، النظام السياسي الدولي ، ط ١ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ .
١٢. عبد الملك ، انور ، تغير العالم ، سلسلة عالم معروفة رقم ٩٥ ، الكويت ، ١٩٨٥ .
١٣. عبد المنعم المشاط ، النظام الدولي والتحول الى التعددية التوافقية ، مؤسسة الاهرام القاهرة ، المجلة السياسية الدولية العدد ١٧٨ ، اكتوبر ٢٠٠٩ .
١٤. عبدالناصر ، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي ، ط ١ ، مكتبة مديوي ، ٢٠١١ .
١٥. علي اسعد ، النظام العالمي الجديد ، ط ١ ، دار المرساة ، الاذقية سوريا ، ٢٠٠٥ .
١٦. مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، مطبعة دار الحكمة ، ط ١ ، ١٩٩١ .
١٧. مجدي عمر ، التغيرات في النظام الدولي وأثرها في الشرق الأوسط ، مجلة دراسات ، ١٣٤ ، ١٩٩٥ ،
١٨. محمد طه بدوي ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، ط ١ ، المكتبة المصرية الحديث ، الاسكندرية ٢٠٠٤ .
١٩. مصطفى علوي ، استراتيجية حلف الاطلسي في منطقة الخليج العربي ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ .
٢٠. وائل محمد اسماعيل ، التغير في النظام الدولي ، ط ١ ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٢ .

٢١. وليد عبد الناصر ، المعادلات الجديدة ، تحولات موازين القوى في النظام الدولي ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٧ يناير ٢٠١٢
٢٢. يامن خالد يسوق ، واضع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية ، ط ١ ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠